الأمم المتحدة

A/C.2/67/SR.11

الجمعية العامة

الدورة السابعة والستون

Distr.: General
3 January 2013
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الثانية

محضر موجز للجلسة الحادية عشرة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الخميس، ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد تالبوت ..... (غيانا)

ثم: السيد ميرو (نائب الرئيس) ..... (جمهورية تنزانيا المتحدة)

المحتويات

البند ٢٢ من جدول الأعمال: العولمة والترابط

(أ) العولمة والترابط

(ب) الهجرة الدولية والتنمية

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني **في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره** إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

12-55512X (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

افتُتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٠.

البند ٢٢ من جدول الأعمال: العولمة والترابط

(أ) **العولمة والترابط** (A/67/274)

(ب) **الهجرة الدولية والتنمية** (A/67/73 و A/67/254)

١ - **السيدة أخطر** (مساعدة الأمين العام للتنمية الاقتصادية)، قالت بعد تقديم تقرير الأمين العام عن التحديات الدولية للتنمية المستدامة: اتساق السياسات على الصعيد العالمي ودور الأمم المتحدة (A/67/274)، إنه بينما استفاد بعض البلدان النامية من الانفتاح التدريجي للمنافسة من الأسواق الخارجية، إلا أنه لم يكن في صالح بلدان أخرى لأنه لم تكن لديها الفرصة لاتباع سياسات صناعية، وهو ما يعتبر ضرورياً لنجاح التنمية الاقتصادية. ويقدم التقرير توصيتين: معاملة متمايزة للبلدان النامية ودعم صناعاتها التصديرية؛ ومواجهة التحديات البيئية، ومواءمة القواعد التجارية المتعددة الأطراف مع الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف. وينبغي تيسير نقل التكنولوجيا، وخاصة من أجل السماح للبلدان النامية بإدراج التكنولوجيا المراعية للبيئة في استراتيجياتها الإنمائية. ويلزم تعزيز أنظمة حساب رأس المال وإدارة المخاطر لمواجهة التقلبات الدورية في البلدان النامية. ويحتاج الأمر أيضاً إلى إصلاح مالي دولي أعمق. وينبغي إفساح المجال أمام الأمم المتحدة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي على وجه الخصوص لتنسيق الحوكمة الاقتصادية العالمية التي تحتاج إلى إصلاح.

٢ - وقالت، بعد تقديم تقرير الأمين العام عن الهجرة الدولية والتنمية (A/67/254)، إن الهجرة لها تأثير كبير على التنمية. فمن بين ٢١٤ مليون مهاجر دولي، جاء ١٥٠ مليوناً من الجنوب، كما تضاعفت الهجرة من الجنوب إلى الشمال خلال العشرين عاماً الماضية. وازدادت التحويلات المالية إلى ٣٧٠ بليون دولار في عام ٢٠١١، ولكن تكاليف تحويلها ظلت مرتفعة بسبب الافتقار إلى المنافسة والشفافية. وأضافت أن اعتماد منظمة العمل الدولية مؤخراً للاتفاقية المتعلقة بالعمل اللائق لخدم المنازل تعطي أملاً في إمكانية التصدي للتحديات التي تؤثر على العمال المهاجرين، غير أن حمايتهم لا تزال تمثل مصدر قلق. فلا يزال هناك تحد يتمثل في الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين، ويتصدر مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة الجهود المبذولة لمكافحة هذه الجرائم. ويجب تحسين البيانات والتحليلات الخاصة بالهجرة من أجل وضع سياسات مجدية وإجراء مناقشات عامة مستنيرة. وتعمل مختلف الشراكات الدولية والمشتركة بين الوكالات لدعم الدول الأعضاء في التصدي لتحديات الهجرة وفرصها.

٣ - ويقترح تقرير الأمين العام أفكاراً يمكن أن تستند إليها البلدان في مداولاتها عند التحضير للحوار الرفيع المستوى بشأن الهجرة الدولية والتنمية المقرر عقده أثناء الدورة الثامنة والستين للجمعية العامة، من أجل وضع خطة عملية المنحى تعود بالفائدة على بلدان الموطن والبلدان المضيفة، وتحمي المهاجرين وعائلاتهم. وينبغي لهذا الحوار أن يمهد الطريق أمام تعميم مراعاة الهجرة في خطة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

٤ - **السيد جاكتا** (الجزائر)، تكلم نيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين، فقال إن العولمة والترابط لهما صلة وثيقة بالبلدان النامية على وجه الخصوص. فالأزمات العالمية الحالية، ولا سيما الأزمة الاقتصادية، تهدد بتوسيع الفجوة بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية. ويكتسب الإعلان وبرنامج العمل المتعلق بإقامة نظام اقتصادي دولي جديد الذي اعتمدته الجمعية العامة في عام ١٩٧٤ أهمية أكبر من أي وقت مضى؛ ويلزم أن تواصل الدول العمل معاً من أجل التوصل إلى نظام اقتصادي دولي يقوم على الإنصاف، والمساواة في السيادة، والترابط، والمصلحة المشتركة، والتضامن.

٥ - وفي حين أن العولمة يمكن أن تعجل بالنمو والتنمية، إلا أنها تشكّل أيضاً تحديات، خاصة بالنسبة للبلدان النامية التي تحتاج إلى تعاون دولي لمساعدتها على التصدي لها.

٦ - وتعد الأمم المتحدة في موقف أفضل لتعزيز التعاون الدولي من أجل تشجيع التنمية في سياق العولمة - وخاصة إدماج البلدان النامية في الاقتصاد المعولم؛ وتنفيذ الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية؛ والتصدي للحوكمة الاقتصادية العالمية بغية تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة والمتوازنة اجتماعياً.

٧ - وينبغي إصلاح هيكل الحوكمة الخاص بمؤسسات بريتون وودز بصورة جذرية لكي يعكس ولاياتها الإنمائية، وينبغي أن يشرك كافة الجهات المعنية في عملية شفافة وشاملة.

٨ - وفي حين تعد التجارة الدولية محركاً للتنمية والنمو الاقتصادي المستدام، إلا أن إقامة نظام تجاري عالمي، وقائم على قواعد، ومفتوح، وغير تمييزي، ومنصف، ومتعدد الأطراف، إلى جانب تحرير حقيقي للتجارة، هو وحده الذي سيتمكن من تحقيق التجارة الدولية بطريقة ستعود بالفائدة على البلدان في جميع مراحل التنمية.

٩ - ويجب على المجتمع الدولي مواجهة التحديات التي سببتها الهجرة الدولية بروح من المشاركة، حتى تسهم الهجرة في تنمية بلدان المنشأ والعبور والمقصد، مع احترام حقوق الإنسان.

١٠ - وتعد المساعدة الإنمائية الرسمية والموارد الدولية الأخرى مهمة لدعم القضاء على الفقر في البلدان النامية، نظراً لأن العامل الرئيسي في تدفقات الهجرة هو البحث عن ظروف أفضل وعن فرص للعمل. وأضاف أن وفده يتطلع إلى الحوار الرفيع المستوى بشأن الهجرة الدولية والتنمية لعام ٢٠١٣ بوصفه خطوة حاسمة بالنسبة للمجتمع الدولي عند توجيه سياسات الهجرة الدولية.

١١ - **السيدة رامبالي** (سانت لوسيا)، تكلمت نيابة عن الجماعة الكاريبية، فقالت إن دول الجماعة الكاريبية، نظراً لصغر حجمها، واقتصاداتها المفتوحة، وموقعها الجغرافي، وظروفها المناخية، تشعر بتأثير أزمات الأغذية والطاقة والأزمات المالية والاقتصادية العالمية بصورة غير متناسبة، مع أن مساهمتها في هذه الأزمات لا تُذكر. وقد أوضحت هذه الأزمات أن التنظيم والرقابة ضروريان، وأن لدى الأمم المتحدة دوراً حاسماً تقوم به لتشكيل عولمة مسؤولة للقرن الحادي والعشرين.

١٢ - وأضافت أنه يجب أن تكون الأمم المتحدة قوة من أجل الإنصاف في سياق نزاهة العولمة. فلديها التزام بأن تقود عملية إصلاح مؤسسات بريتون وودز، وتحد من التدفق غير المنظم للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، وتتوصل إلى حل ملزم قانوناً لتغير المناخ.

١٣ - واستطردت قائلة إن عدم الاستقرار المالي في عدد من البلدان المتقدمة وعلى المستوى الدولي، وكذلك تقلب الأسعار الدولية للسلع الأساسية، والتحويلات المالية، والاستثمار الأجنبي المباشر، والمساعدة الإنمائية الرسمية، كل ذلك يؤثر بصورة خطيرة على الجماعة الكاريبية. كما أن إصلاح المؤسسات المتعددة الأطراف بطيء للغاية؛ ومن الضروري إجراء إصلاح ملموس لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

١٤ - وقد أشار تقرير أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في الاقتصاد العالمي، ٢٠١١-٢٠١٢ إلى أن الوضع المالي الدولي سيؤثر بصورة سلبية على التجارة في هذه المنطقة، حيث ستشهد البلدان الكاريبية انخفاضاً بنسبة ٠,٧ في المائة في صادراتها، وبنسبة ٢,١ في المائة في وارداتها.

والجماعة الكاريبية لها دور محدود كعنصر فاعل في عملية العولمة؛ فهي منتج صغير للمنتجات الزراعية والخدمات المالية – ولهذا فإنه ليس من الإنصاف مطالبتها بأن تتحمل وطأة سياسات خاطئة، خاصة في ظروف أزمة لم تكن من صنعها.

١٥ – وفي هذا الصدد، تشعر الجماعة الكاريبية بالقلق من آثار الإعانات المشوهة للتجارة، مثل تلك الإعانات التي تقدم لشركات المشروبات الكحولية المتعددة الجنسيات. فلم تكن هذه الإعانات في صالح دول الجماعة الكاريبية بشكل واضح، حيث أن إنتاج المشروبات الكحولية بالنسبة لبعض هذه الدول يعد آخر صناعاتها التنافسية. وينبغي للحكومات ذات الصلة أن تعمل مع الجماعة الكاريبية لاستعادة التوازن التنافسي في سوق المشروبات الكحولية.

١٦ – وقالت إن الهجرة تعد جزءاً من العقل الجماعي لدول الجماعة الكاريبية، وإن اقتصادات هذه الجماعة تتأثر كثيراً بتدفقات المهاجرين. فكثير من المواطنين يعتمدون على التحويلات المالية من الخارج، وغالبية مواطني هذه الجماعة ممن تلقوا تعليماً جامعياً يعيشون ويعملون في بلدان متقدمة، وهو ما يسهم في ”النزوح الإقليمي لذوي الكفاءة“. وفي هذه الفترة من الأزمة الاقتصادية، تطالب الجماعة الكاريبية الدول بألا تقوم بتسييس الهجرة أو تقييدها بغير داع.

١٧ – وفي عام ١٩٨٩، اعتمدت الجماعة الكاريبية إعلان غراند أنسي الذي يلزمها بحرية حركة مواطنيها داخل المنطقة عن طريق إلغاء الحاجة إلى تصاريح العمل. وتعد حرية حركة السكان، وكذلك رؤوس الأموال، من الأمور الأساسية بالنسبة للعولمة. ويجب على الأمم المتحدة القيام بدور رئيسي لضمان التعاون بين الدول من أجل الإدارة الفعالة للهجرة. فيجب حماية المهاجرين وضمان حقوقهم، وينبغي اتباع نهج قائم على حقوق الإنسان تجاه الهجرة الدولية.

١٨ – **السيد خان** (إندونيسيا)، تكلم نيابة عن رابطة أمم جنوب شرق آسيا، فقال إنه يتعين تعزيز دور الأمم المتحدة على ضوء السياق المتغير للتنمية المستدامة والمصالح الوطنية المجزأة. فالأزمة الاقتصادية وتغير المناخ يؤثران بدرجة كبيرة على قدرة البلدان النامية في سعيها لتحقيق أهدافها الإنمائية. وفي حين أن تغيير الأطر الدولية القائمة سينطوي على تحديات، إلا أن إدخال إصلاحات متسقة في مجالات التجارة الدولية، ونقل التكنولوجيا، والتمويل الدولي سيكون مهماً بدرجة حاسمة بالنسبة للبلدان النامية وأقل البلدان نمواً.

١٩ – وينبغي إعادة صياغة برنامج الدوحة الإنمائي لوضع الاحتياجات والقدرات المختلفة في الاعتبار. فينبغي التصدي للعلاقات غير المتكافئة التي تؤدي إلى منافسة غير صحية فيما بين البلدان النامية، وذلك عن طريق التعاون الدولي والإقليمي. ويلزم إدماج نقل التكنولوجيا بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية بصورة أفضل في خطة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة. وقد أدت السياسات المالية الدولية إلى عدم استقرار الاقتصاد الكلي في البلدان النامية، وأوضحت الأزمة الأخيرة ضرورة ممارسة مزيد من الرقابة العامة على المنظمات الخاصة القوية.

٢٠ – وأضاف أن التعاون المالي الإقليمي كان أكثر فاعلية من التعاون الدولي. فقد أنشأت رابطة أمم جنوب شرق آسيا منطقة التجارة الحرة التابعة لها وخارطة طريق للتكامل النقدي والمالي بهدف تحقيق التكامل الاقتصادي عن طريق الجماعة الاقتصادية لرابطة أمم جنوب شرق آسيا بحلول عام ٢٠١٥.

٢١ – وأضاف أن رأس المال البشري هو السبيل إلى تحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي، وينبغي التصدي للتحديات التي سببتها الهجرة الدولية بطريقة تسهم في تنمية بلدان المنشأ وبلدان المقصد. ويوفر برنامج عمل وزراء العمل في الرابطة

إطاراً لإعداد عمال المنطقة البالغ عددهم ٢٨٥ مليون شخص لتحديات العولمة والتحرر. وقال إن إعلان الرابطة بشأن حماية وتعزيز حقوق العمال المهاجرين، ومتابعة لجنة التنفيذ يمثلان خطوات حاسمة لمعالجة قضية العمال المهاجرين.

٢٢ - وينبغي للأمم المتحدة مواصلة العمل لتحسين تنسيق برامج الهجرة الدولية. وتدعم الرابطة التبادل الجاري للأفكار عن طريق المنتدى العالمي المعني بالهجرة والتنمية، وفي الحوار الرفيع المستوى لعام ٢٠١٣ المقرر أن تستضيفه موريشيوس في عام ٢٠١٣. وتتطلع الرابطة أيضاً إلى مناقشة الهجرة القانونية والمنظمة، والاستفادة من مساهمات الشتات في التنمية، وإدماج الهجرة في خطة التنمية.

٢٣ - تولى السيد ميرو (جمهورية تترانيا المتحدة)، نائب الرئيس، الرئاسة.

٢٤ - **السيد زامبيتي** (المراقب عن الاتحاد الأوروبي)، تكلم أيضاً نيابة عن البلد المنضم كرواتيا؛ والبلدان المرشحة أيسلندا، والجبل الأسود، وصربيا، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة؛ وبلدان عملية الاستقلال والانتساب ألبانيا، والبوسنة والهرسك؛ بالإضافة إلى أرمينيا، وجورجيا، وجمهورية مولدوفا، وأوكرانيا، فقال إن النهج العالمي للاتحاد الأوروبي تجاه الهجرة والانتقال يعترف صراحة بالروابط بين الهجرة والتنمية، ويضع إطار سياسته الخاصة بالهجرة الخارجية، وبرنامج التغيير الذي يعد إطار سياسته الإنمائية الجديدة. ولقد وضع الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء منذ عام ٢٠٠٥ سياسة شاملة للهجرة تضع في اعتبارها شواغل البلدان الشريكة، وتحترم مبدأ ترابط السياسات لأغراض التنمية، وتعالج القضايا ذات الصلة من منظور المهاجر. والاتحاد الأوروبي على استعداد لتقاسم تجربته في الحوار الرفيع المستوى لعام ٢٠١٣، الذي ينبغي أن يحقق هدفين عامين. الأول، ينبغي توسيع خطة الهجرة الحالية - وخاصة عن طريق الاعتراف بأنماط الهجرة المتغيرة، والتصدي بشكل أفضل للهجرة فيما بين بلدان الجنوب، والدور الذي تقوم به الهجرة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ثانياً، ينبغي إدماج الهجرة بشكل أفضل في استراتيجيات التنمية؛ وعلى سبيل المثال، ينبغي التصدي لأوجه التآزر المحتملة بين الهجرة ومجالات من قبيل سياسات التوظيف والتجارة. وينبغي لخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ أن تعترف بالروابط الهامة بين الهجرة والتنمية.

٢٥ - ولتحقيق هذين الهدفين، يتعين على الاتحاد الأوروبي تحديد أربع أولويات يتم بحثها في مناقشات الموائد المستديرة التي اقترحها الأمين العام في تقريره. أولاً، ينبغي أن تستعرض المائدة المستديرة الثانية التقدم المحرز في تشجيع الهجرة المأمونة والمنظمة، وكذلك تدابير مكافحة الهجرة غير القانونية والاتجار بالبشر. ولتعظيم فوائد الهجرة والتنمية، يمكن أن تتناول المناقشات أيضاً حقوق المهاجرين، واحتياجات البلدان المتقدمة من الهجرة. ثانياً، يمكن الجمع بين مواضيع المائدتين المستديرتين الثالثة والرابعة في دورة واحدة عن إدماج الهجرة في التخطيط الإنمائي، وتشجيع التعاون الدولي في مجال الهجرة. وينبغي إيلاء اهتمام خاص لاتساق السياسات لأغراض التنمية والعلاقة بين التنمية واللاجئين. ثالثاً، ينبغي أن تقيّم إحدى الموائد المستديرة آثار الهجرة، بما في ذلك الهجرة القسرية، على التنمية الاقتصادية والاجتماعية لبلدان المنشأ والمقصد، وتحديد أولويات لخطة التنمية لما بعد ٢٠١٥، لكي تستكشف في سبيل تحقيق هذه الغاية الروابط بين الهجرة والأهداف الإنمائية للألفية. وسيتم بحث قضية الهجرة القسرية الناتجة عن النزاعات السياسية والمسلحة أو المخاطر البيئية في هذه المائدة المستديرة. وأخيراً، ينبغي أن تكون هناك مائدة مستديرة بشأن تشجيع انتقال العمال الإقليميين بصورة أكثر تنظيماً. ونظراً لأن معظم عمليات الهجرة الدولية تتم بين بلدان في نفس المنطقة، فإن أُطر

الحوكمة الأقوى للتنقل الإقليمي يمكن أن تحسن من ظروف الهجرة وتعزز التنمية المتعلقة بالهجرة، بما في ذلك الهجرة فيما بين بلدان الجنوب.

٢٦ - **السيد سينشينكو** (الاتحاد الروسي): قال إن الهجرة الدولية في هذه المرحلة من العولمة تؤثر بصورة مباشرة على التنمية الاجتماعية والاقتصادية للبلدان، وقدرتها على اجتذاب الاستثمار الأجنبي، وأوضاعها الديموغرافية. وإزاء ذلك، نفذت حكومته تدابير جوهرية صُممت لتحسين قوانينها التي تنظم الهجرة وتشجع على تهيئة ظروف مواتية لمختلف فئات العمال المهاجرين. فقد أصدرت دائرة الهجرة الاتحادية أكثر من ٠٠٠ ٩٢٤ تصريح عمل في عام ٢٠١٢، أي بزيادة قدرها ١١ في المائة عن العام السابق، بينما تسعى سياسات الهجرة الجديدة الآن إلى استيعاب المهاجرين، وحماية رفاههم الاقتصادي والاجتماعي، والنهوض بمؤهلاتهم، وتعريفهم بحقوقهم القانونية. ولبلوغ هذه الغاية، نُظمت خدمات استشارية في عدد من الولايات المحلية لمعالجة شواغلهم فيما يتعلق بتشريع الهجرة الروسي.

٢٧ - وأضاف أن بلده كان من الناحية التاريخية متعدد القوميات ومتعدد العقائد، ويعتمد بصورة إيجابية على إمكانيات الشتات الوطني لتيسير استيعاب المهاجرين الجدد في المجتمع. كما أن النظام التعليمي جعل من هذا البلد مساهماً دولياً بالفنيين ذوي المؤهلات العالية في مجالات من قبيل العلوم، والهندسة، والبرمجة الحاسوبية، ويقوم بدوره بجهد متسق لاجتذاب الأخصائيين الأجانب، وضمان تهيئة ظروف عمل مواتية للموظفين من أجل تشجيع الاستثمار والابتكار.

٢٨ - وقد وافقت الحكومة في حزيران/يونيه ٢٠١٢ على إطار مفاهيمي جديد تسترشد به سياساتها الخاصة بالهجرة، ويهدف إلى القيام بمزيد من المبادرات التشريعية فيما يتعلق بالهجرة، وتنظيم الهجرة الداخلية، وزيادة شفافية السوق للعمال الأجانب، وتقنين تدفقات الهجرة، وتشديد العقوبات ضد ممارسات التعيين اللاأخلاقية.

٢٩ - وأضاف أن حكومته تعلق أهمية كبيرة على التعاون الحكومي الدولي في قضايا الهجرة، وتتفاوض بصورة إيجابية مع حكومات أخرى لتبسيط نظم تأشيرات الدخول. وتتمثل الأولوية الرئيسية في تحرير إجراءات الهجرة لمواطني البلدان الأعضاء في الاتحاد الجمركي الموحد، ومواءمة قوانين الهجرة في إطار الجماعة الاقتصادية للمنطقة الأوروبية الآسيوية. وأخيراً، تواصل حكومته تعاونها الوثيق مع شركائها لتنظيم محاسبة المهاجرين، ومكافحة الهجرة غير الشرعية.

٣٠ - **السيد ديالو** (السنغال): قال إن الهجرة الدولية تعد في الوقت الحاضر قضية مهمة بالنسبة للمجتمع الدولي، وإن معدلات الهجرة العالية دفعت معظم الدول المعنية إلى استعراض سياساتها ذات الصلة.

٣١ - وأضاف أن تدفقات المهاجرين تنطوي على فوائد اقتصادية كلية بالنسبة لبلدان المنشأ؛ فالتحويلات المالية، التي تعادل في بعض الأحيان المساعدة الإنمائية الرسمية أو تفوقها، تسهم في بدء الأنشطة التجارية، وفي البنية الأساسية الاجتماعية، والاستثمار الإنتاجي. وفي السنغال، على سبيل المثال، قُدرت التحويلات المالية بمبلغ ٦٦٠ بليون فرنك من فرنكات الجماعة المالية الأفريقية في عام ٢٠٠٩، أو ٩ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، وقامت بدور حاسم في التنمية، وساهمت بدرجة كبيرة في تخفيض الفقر. ولهذا، فإنه ينبغي تخفيض التكاليف المرتبطة بتحويل الأموال. ويرحب وفده بقرار الاتحاد الأفريقي الذي اعتُمد في المؤتمر التاسع عشر لرؤساء الدول والحكومات بإنشاء معهد أفريقي للتحويلات المالية.

٣٢ - وقال إن الهجرة غير القانونية لا تزال تمثل تحدياً حقيقياً بالنسبة للدول الأفريقية. ومن الضروري أن تكون هناك إرادة سياسية حقيقية لتحسين الحالة، عن طريق تنفيذ تدابير تركز على حقوق المهاجرين وأسرهم، وخاصة النساء. ويلزم وضع آليات للقضاء على التهريب بجميع أشكاله، وخاصة المخدرات، والمهاجرين غير الشرعيين، والاتجار بالبشر. وبالإضافة إلى قانون عام ٢٠٠٥ لمكافحة الاتجار بالأشخاص والممارسات ذات الصلة وحماية الضحايا، وخطة العمل المصاحبة له، استهلت حكومته مشاريع مع شركاء من قبيل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وإيطاليا، تسمح للمغتربين السنغاليين تقاسم معارفهم مع البلد، والاستثمار فيه مع الحصول على عائداتهم.

٣٣ - وتدعم هذه المبادرات سياسات متناسقة لإدارة تدفقات المهاجرين، تمثلت في توقيع اتفاقات ثنائية ومتعددة الأطراف، والتصديق على الاتفاقيات ذات الصلة، وأهمها اتفاقية الأمم المتحدة الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم، لمنع تدفقات المهاجرين غير الشرعيين من السنغال. وقد استمدت التدابير الوطنية الدعمَ من التدابير التي اتخذت على مستوى دون إقليمي، ومن والتدابير التي وضعت مع الشركاء في عملية الرباط. وتعد الاستراتيجية التي اعتُمدت في داكار عام ٢٠١١ في المؤتمر الوزاري الأوروبي الأفريقي الثالث المعني بالهجرة والتنمية مؤشراً على النجاح الذي تحقق حتى الآن.

٣٤ - **السيد فينوبست** (سويسرا): قال إن الهجرة الدولية تتيح فرصاً كما تمثل تحديات. وينبغي وضع آليات للتعاون الكفء، وإقامة شراكات متكافئة على المستوى العالمي لتسخير إمكانات الهجرة الدولية من أجل دعم التنمية الاجتماعية والثقافية والاقتصادية. وتلتزم سويسرا بنهج شامل تجاه الهجرة يولي اعتباراً متكافئاً لمصالح بلدان المنشأ أو بلدان العبور ومصالح المهاجرين أنفسهم.

٣٥ - وأضاف أنه ينبغي لمناقشات المائدة المستديرة في إطار الحوار الرفيع المستوى لعام ٢٠١٣ أن تشمل تعزيز الشراكات والتعاون في مجال الهجرة الدولية، وكذلك إدماج الهجرة في المناقشات بشأن الأهداف الإنمائية للألفية. وينبغي أن توضع في الاعتبار الدروس المستفادة منذ الحوار الرفيع المستوى لعام ٢٠٠٦، ولكن ينبغي أن تقترن بمداولات بشأن المستقبل، وخاصة بشأن زيادة الترابط العالمي وتحسين الشراكات، لكي تفيد المهاجرين بقدر ما تفيد الدول المعنية.

٣٦ - وقال إنه يجب تعزيز الالتزام السياسي، وينبغي تناول قضايا الهجرة والتنمية على فترات منتظمة من جانب الأمم المتحدة، وبالتوازي مع عمليات تكميلية مثل المنتدى العالمي المعني بالهجرة والتنمية، والذي يعد منبراً أساسياً للحوار بين الدول. وأضاف أن سويسرا على ثقة بأن الحوار الرفيع المستوى سيعزز التعاون الدولي، ويفتح مجالات جديدة لتسخير فوائد الهجرة لأغراض التنمية.

٣٧ - **السيدة أرياس** (السلفادور): قالت إنه في حين ساعدت العولمة على التنمية وحققت تقدماً تكنولوجياً، إلا أنها سببت أيضاً اختلالات عميقة، وأزمات بيئية، بل وتراجعاً للتنمية في بعض البلدان. وأضافت أن توازن القوة الدولي الجديد، والاتجاهات الديموغرافية العالمية، والهجرة، والتحضر، وتغير المناخ، كلها تشكل صعوبات تتطلب حلولاً مختلفة تلائم البلدان المختلفة. فلم تتمكن البلدان النامية من تجاوز اعتمادها على صادرات السلع الأساسية، أو الحد من تعرّضها لعدم استقرار الأسواق العالمية، ومن الضروري أن تحقق تحولاً نحو إنتاج أكثر تنوعاً. وفي هذا الصدد، فإنه يلزم إحراز تقدم في جولة مفاوضات الدوحة، استناداً إلى عدم التمييز في النظام التجاري، ووضع معايير مشتركة ولكن متمايزة، والنقل الفعال للتكنولوجيا لصالح البلدان النامية. ولتحقيق حوكمة اقتصادية دولية أقوى، فإن هذه البلدان النامية بحاجة إلى أن تمثل بشكل أفضل في المؤسسات

الحاكمة العالمية. وتحتاج هذه المؤسسات أيضاً إلى أن تجعل من بين أولوياتها الحد من المخاطر بالنسبة للنظم المالية للبلدان النامية.

٣٨ - وقالت إن قرابة ٣ ملايين سلفادوري يعيشون في الخارج، في أغنى بلدان العالم بصورة أساسية. وهناك ١٨ في المائة من الأسر يعيش أحد أفرادها في الخارج، وفي عام ٢٠١١، بلغت قيمة التحويلات المالية ما يعادل ٢٨,٦ في المائة من إجمالي ضريبة القيمة المضافة. ولهذا تعد الهجرة الدولية قضية هامة بالنسبة للسلفادور، ويأمل وفدها في أن يتم التوصل أثناء الحوار الرفيع المستوى لعام ٢٠١٣ إلى مقترحات ملموسة تربط بين الهجرة والتنمية، وأن تعمل الدول بصورة نشطة من أجل تحقيق إدارة منظمة ومرنة وموثقة بصورة جيدة للهجرة تعود بالفائدة على بلدان المنشأ والمقصد على حد سواء.

٣٩ - وأضافت أن قضية الهجرة والتنمية تشمل بالضرورة حقوق المهاجرين، ويطالب وفدها بالتصديق على بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو، والاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم.

٤٠ - وتركز سياسات الهجرة العامة في السلفادور على عدم تشجيع الهجرة غير القانونية عن طريق تخفيض الحوافز الممنوحة للشباب لمغادرة البلد، وتشجيع التنمية البشرية، وتعزيز الترابط بين مجتمعات المنشأ، والإحساس بالكرامة في حياة سكانها. وتبذل جهود أيضاً لتشجيع إدماج المهاجرين وأسرهم، باستخدام نهج قائم على حقوق الإنسان تجاه تنمية القدرة البشرية.

٤١ - **السيد مؤمن** (بنغلاديش): قال إن الهجرة لم تحقق إمكاناتها من حيث دعم التنمية، وإن البلدان التي تعاني كثيراً من المشاكل التي سببتها العولمة - وهي الأزمة المالية والاقتصادية، وأسعار الطاقة المتقلبة، وأزمة الأغذية، وتغير المناخ - هي البلدان التي ساهمت بأقل قدر في إيجاد هذه المشاكل. وأضاف أنه تلزم حوكمة عالمية جديدة تقوم على العدالة، والمساواة في السيادة، والترابط، والمصلحة المشتركة، والتعاون، والتضامن بين جميع الدول. وقال إن البلدان النامية تحتاج إلى أن يكون لها صوت أقوى في صنع القرار الاقتصادي الدولي.

٤٢ - وفي حين يمكن أن تكون العولمة قوة دافعة للتنمية، إلا أنها تسبب أيضاً التهميش والصدمات الخارجية لاقتصادات البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نمواً. وينبغي أن تستفيد هذه البلدان الأخيرة من المساعدة الدولية التي يمكن التنبؤ بها، ونظام تجاري عالمي مُواتٍ، وكذلك الحق في التنمية عن طريق استراتيجيات تقوم على احتياجاتها الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والبيئية الخاصة. وينبغي للأمم المتحدة أن تقوم بدور أقوى، كما ينبغي أن تقود الطريق إلى إعادة صياغة الحوكمة المالية الدولية التي يجب أن تكون شفافة وشاملة، وتعطي صوتاً للبلدان النامية.

٤٣ - وأضاف أن الهجرة مهمة بالنسبة لتنمية بنغلاديش؛ فالتحويلات المالية من المواطنين في الخارج تتجاوز الآن ١٢ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، وتعادل قرابة خمسة أضعاف المساعدة الإنمائية الرسمية، و ١٠ أضعاف الاستثمار الأجنبي المباشر. غير أن العولمة لم تكن في صالح سوق العمل في بنغلاديش. ففي حين أدى التحرر إلى فتح أسواق أمام السلع ورؤوس الأموال، إلا أن العمالة الأجنبية لا تزال تواجه التمييز. ولهذا ينبغي للمجتمع الدولي اعتماد تدابير لدعم حركة مقدمي الخدمات، كما تنص على ذلك الطريقة الرابعة للاتفاق العام المتعلق بالتجارة في الخدمات. وعلاوة على ذلك، فإن كثيراً من المهاجرين يتعرضون للاستغلال في الخارج. ويلزم أن تكون هناك معاملة عادلة، واعتراف قانوني، وينبغي وضع حد أدنى لأجور العمال المهاجرين.

كما ينبغي للبلدان المضيفة تقليص تكاليف إرسال التحويلات المالية.

٤٤ - **السيد فافيرو** (البرازيل): قال إن الأطر المؤسسية الدولية تنحاز ضد البلدان النامية؛ ولهذا يلزم وضع نظام اقتصادي دولي جديد، وخاصة في ضوء التخبط الاقتصادي الحالي. وأضاف أن عدم الارتياح المتزايد إزاء توازن تكاليف وفوائد العولمة لا يعني أنه ينبغي عودة البلدان إلى الحمائية وكره الأجانب، غير أنه يمكن التصدي لأوجه قصور العولمة وتجاوزاتها، مع الحفاظ على حيويتها. فيلزم أن تدار العولمة بعناية، مع وضع احتياجات البلدان النامية في الاعتبار بشكل خاص.

٤٥ - وأضاف أن التوسع الهائل الذي شهدته التجارة العالمية في العقود الأخيرة قد شجعه انخفاض عام في الحواجز الجمركية أمام المنتجات الصناعية. فليس في استطاعة البلدان النامية اللجوء إلى أدوات ترتبط من الناحية التاريخية بالتصنيع؛ كما أدى تحرير التجارة إلى تقليص أو حظر السياسات الموجهة لدعم المؤسسات المحلية.

٤٦ - وقال إن اتفاق الجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية التابع لمنظمة التجارة العالمية قد رفع تكاليف اقتناء التكنولوجيا، مما أثر بصورة سلبية على البلدان النامية. فلا يمكن لحقوق الملكية الفكرية أن تعمل كحافز للابتكار التكنولوجي إذا لم يكن لدى البلدان بالفعل البحوث المطلوبة والبنية الأساسية التكنولوجية. فقد أثبتت المرونة المحدودة المتاحة للبلدان النامية في إطار اتفاق تربس أنها ليست كافية فيما يتعلق بالتنمية والصحة العامة.

٤٧ - ومن الصعب التكهن بالنطاق الكامل للأزمة الاقتصادية الحالية ومدتها، ولكن من المؤكد أنه لا يمكن التوصل إلى حقوق دائمة دون أن يكون للبلدان النامية صوت أقوى في الهيئات المالية العالمية. ويؤيد وفده قيام الأمم المتحدة بدور معزز لضمان الترابط السياسي في المسائل الاقتصادية والمالية، بالتنسيق مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

٤٨ - وأضاف أن البرازيل تعد من بلدان المقصد بالنسبة للمهاجرين، وهناك أيضاً ٣ ملايين برازيلي يعيشون في الخارج. وقد قامت الهجرة من الناحية التاريخية بدور رئيسي في تزويد البرازيل بالطاقة والإبداع، وهو ما دعم اقتصادها الديناميي. ويدرك وفده أن التغلب على تحديات الهجرة أمر ضروري لتعزيز التنمية، ويتطلع إلى الحوار الرفيع المستوى لعام ٢٠١٣.

٤٩ - **السيدة نازير** (هايتي): قالت إن الهجرة الدولية والتنمية تعد قضية حيوية بالنسبة لهايتي، خاصة فيما يتعلق بحقوق الإنسان للمهاجرين، وصياغة استراتيجية وطنية لتخفيض الفقر وللتنمية.

٥٠ - وأضافت أنه قد اتضح أن درجة التشهير المرتبطة بالمهاجرين لها علاقة بالأوضاع الاقتصادية؛ ولهذا يمكن أن تؤدي الأزمة المالية الحالية إلى تدهور في الظروف المعيشية للعمال المهاجرين، أو إلى تهميشهم. ولذلك ينبغي على بلدان المنشأ وبلدان المقصد أن تكون على معرفة بشكل خاص بقواعد واتفاقيات القانون الدولي التي تنظم التبادل الحر للعمال، وتدرك أن الغالبية الساحقة من المهاجرين يعملون بجد من أجل تحسين حياة أسرهم ومواطنيهم، وكذلك من أجل المساهمة في تحقيق ثروة في بلدانهم الجديدة.

٥١ - وقالت إن هناك قضيتين تؤثران بصورة سلبية على مختلف البلدان النامية وتستحقان الاهتمام. القضية الأولى هي الاتجار بالبشر، بما في ذلك الاتجار بالأطفال، وهي مشكلة يتصدى لها حالياً مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة. والقضية الثانية هي الإعادة القسرية للمهاجرين الذين انتهكوا قوانين البلد المضيف؛ فقد أصبحت نظم الإعادة هي الغالبة، ويمكن لهؤلاء الأشخاص أن يسببوا

اضطراباً اجتماعياً وعدم استقرار اقتصادي في البلدان التي هاجروا منها. ولهذا يلزم وضع اتفاقات متعددة الأطراف وثنائية لحل هذه القضية.

٥٢ - وقالت إن هايتي في حيرة بالنسبة للتأثير الاجتماعي والاقتصادي للمهاجرين: ففي حين أن التحويلات المالية تعادل ٢٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي لهذا البلد، إلا أن هذه الأموال تستخدم بدرجة كبيرة لتلبية احتياجات أساسية، وليس للاستثمار، كما أن فقدان رأس المال البشري له تأثير كبير على المدى البعيد. وكانت حكومتها تتحرى وسائل لتوجيه المساهمات المتأتية من الشتات إلى التنمية المجتمعية والأنشطة الإنتاجية. وهي تعتزم وضع سياسة للعودة، وستقوم على أساس تهيئة مناخ محسن للأعمال التجارية، وتقوية الأمن، وضمان حقوق متساوية للمواطنين العائدين الذين اكتسبوا مؤخراً الحق القانوني في الجنسية المزدوجة.

٥٣ - وقد أثبت المطبوع المشترك بين المنظمة الدولية للهجرة ومعهد سياسات الهجرة عن الدور المحتمل للمهاجرين كوسطاء للتنمية في بلدان منشأهم أنه أداة تحليلية مفيدة لصياغة سياسات فعالة. وبالمثل، فإن العمل الذي قامت به وكالات الأمم المتحدة لتحديث الإحصاءات الإقليمية والدولية عن الهجرة كان مفيداً للغاية لتعزيز أوجه التآزر بين الهجرة الدولية والتنمية.

٥٤ - **السيد أوبريان** (الهند): قال إنه ينبغي أن تدار الهجرة الدولية، في عصر يشهد تنقلاً غير مسبوق، باعتبارها عملية إنسانية ومنظمة ومفيدة بصورة متبادلة. وأعرب عن أمله في أن يؤدي الحوار الرفيع المستوى إلى التزام سياسي قوي تجاه الهجرة الدولية باعتبارها نموذجاً للتنمية. وفي حين أن هجرة ذوي الكفاءات تمثل أحد الشواغل، إلا أن التحويلات المالية ساعدت في التخفيف من وطأة الفقر في بلدان العالم النامي. غير أن التحويلات المالية لا يمكن أن تحل محل المساعدة الإنمائية الرسمية أو التمويل لأغراض التنمية. وأضاف أن الهجرة فيما بين بلدان الجنوب تعد الآن مهمة بنفس القدر تقريباً مثل الهجرة بين الجنوب والشمال، وستستمر حركة الأشخاص بسبب عوامل هيكلية مثل الديموغرافيا والثغرات في سوق العمل.

٥٥ - ومع أن الهجرة تعد أقدم أداه للتخفيف من وطأة الفقر، إلا أن بلدان العالم المتقدم تتردد في الاعتراف بأنها قد استفادت من الهجرة الآتية من الجنوب. كما استفادت البلدان النامية من الهجرة عن طريق تحسين قدرتها التنافسية الاقتصادية، وسد الثغرات في العمالة الماهرة وغير الماهرة، وبناء القدرات الفكرية والمؤسسية. ومنح المهاجرين وضعاً مأموناً في البلد الذي يقصدونه من شأنه أن يساعدهم على تحقيق قدرتهم الكاملة. وينبغي للمجتمع الدولي أن يعمل بصورة تعاونية لجعل الهجرة حالة مربحة لكل الأطراف.

٥٦ - ويلزم توجيه الاهتمام إلى الدلالات الاقتصادية للهجرة القصيرة الأجل. وعلى سبيل المثال، كثيراً ما تضيع مساهمات المهاجرين في صناديق الضمان الاجتماعي بعد مغادرتهم للبلد. ويجب على المجتمع الدولي العمل من أجل وضع أطر لضمان نقل المعاشات التقاعدية ومزايا الضمان الاجتماعي المتراكمة، وخاصة عن طريق مناقشات بشأن سياسات الحماية الاجتماعية الشاملة تحت رعاية منظمة العمل الدولية. وأضاف أن كبح الهجرة غير القانونية والاتجار بالأشخاص، وخاصة النساء والأطفال، يعد أيضاً من بين أولويات البلدان النامية.

٥٧ - وتعد الهند في مقدمة بلدان المنشأ والمقصد والعبور؛ وقد استفادت حضارتها المختلطة ومجتمعها الحر والمتسامح من الهجرة على مدى قرون. وقال إن حكومته ملتزمة بالتعاون مع بلدان المقصد من أجل حماية العمال غير المهرة.

وقد أنشأت أيضاً وزارة للشؤون الهندية في أعالي البحار، ومجلساً هندياً للعمالة في أعالي البحار، وهما يقدمان التوجيه في مجال السياسات بشأن إجراءات التعيين وعقود العمل. وقد تم تجديد لوائح الهجرة، وأُنشئت مراكز موارد للعمال في دلهي وفي العديد من بلدان المقصد بما في ذلك الإمارات العربية المتحدة.

٥٨ - **السيد شتروهال** (النمسا): قال إنه بوصفه رئيساً لمجلس المنظمة الدولية للهجرة، يشعر بالسعادة لأن المنظمة تمكنت من تنظيم حلقات دراسية في مقرها الرئيسي بنيويورك لتسليط الضوء على أهمية حماية المهاجرين في أوقات الأزمات. وفي المداولات التي جرت في المنظمة الدولية للهجرة، كان هناك رأي يفيد بأنه ينبغي تبسيط المناقشات في مختلف المنتديات الدولية والإقليمية من أجل التحضير بصورة أكثر فاعلية للحوار الرفيع المستوى بشأن الهجرة الدولية. فينبغي أن تكون العملية التحضيرية شاملة لاستيعاب خبرة الجهات المعنية المختلفة. وإجراء مناقشات مبكرة لطرائق ومواضيع مناقشات المائدة المستديرة، استناداً إلى قرار يُتخذ تبعاً لذلك، من شأنه أن يساعد على تركيز العمليات التحضيرية.

٥٩ - **السيد تان** (سنغافورة): قال إن سنغافورة، بوصفها دولة جزرية صغيرة بلا موارد طبيعية، تعتمد على اقتصاد يعد الأكثر انفتاحاً في العالم. فقد نما إجمالي التجارة الخارجية والناتج المحلي الإجمالي للبلد بصورة هائلة على مدى العقود السابقة. غير أن هذا الانفتاح ذاته جعل سنغافورة تتعرض لكساد حاد في عامي ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩. ولهذا فإن استراتيجيتها تقضي بتشجيع المهارات وتعزيز شبكة الأمان الاجتماعي. وعلى الرغم من هذه الأحداث السلبية، إلا أن الأسواق العالمية يجب أن تظل مفتوحة من أجل انتشال السكان من الفقر.

٦٠ - وأضاف أن الهجرة الدولية عادت بالفائدة على كل من بلدان المقصد التي استفادت من مهارات وعمل المهاجرين، وبلدان المنشأ التي حصلت على تحويلات مالية ومعارف قيّمة. وقال إن سنغافورة، بوصفها واحدة من أكثر بلدان المقصد اجتذاباً للمهاجرين، ترحب بالمساهمات الاقتصادية والثقافية للعمال الأجانب. وقبل وصول المهاجرين، فإنهم يتلقون رسائل تتضمن معلومات تساعدهم على حماية مصالحهم. وفي منتصف عام ٢٠١٢، تم وضع برنامج للإقامة يتضمن دور التوعية عن الأمان، ومعلومات تتعلق بمسؤوليات العمال المهاجرين وشروط العمل.

٦١ - **السيدة روبل** (الولايات المتحدة الأمريكية): قالت إن الهجرة الدولية كانت أساسية بالنسبة لهوية بلدها. فحكومتها ترحب بالتقدم المحرز في ضمان الاحترام لحقوق الإنسان والحريات الأساسية لجميع المهاجرين. وأضافت أن تقرير الأمين العام يطالب ببذل جهود إضافية لمساعدة المهاجرين الذين يواجهون حالات الكوارث الطبيعية، أو النزاع المدني، أو الحرب، وهو موضوع له أهميته بالنظر إلى الأزمات الإنسانية الأخيرة في هايتي، وليبيا، وسوريا. وقالت إن استجابة المجتمع الدولي لهذه الأزمات كانت سخية إلى أبعد الحدود. ويفخر بلدها بمساعدة المنظمة الدولية للهجرة، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، والوكالات الأخرى التي ساعدت المهاجرين الذين تقطعت بهم السبل.

٦٢ - وكما يشير التقرير بحق، فقد سلطت الأزمة الليبية الضوء على حاجة المجتمع الدولي إلى التصدي لحالة مثل هؤلاء المهاجرين بصورة أكثر منهجية. وسيتيح الحوار الرفيع المستوى بشأن الهجرة الدولية فرصة رائعة للتفكير الجاد في هذه القضية. وتعترف حكومتها بأهمية المساهمات التي قدمتها وكالات من قبيل منظمة العمل الدولية، ومنظمة الصحة العالمية للقضايا الموضوعية الرئيسية المقرر مناقشتها في الحوار.

٦٣ - وتؤيد الولايات المتحدة بقوة المنتدى العالمي المعني بالهجرة والتنمية باعتباره وسيلة لمناقشة قضايا الهجرة، وتقاسم أفضل الممارسات، وتحديد المجالات المحتملة للتعاون، وتشجيع التعاون فيما بين بلدان المنشأ والعبور والمقصد. وينبغي أن يستمر هذا المنتدى كعملية طوعية غير رسمية وغير ملزمة تقودها الحكومات خارج منظومة الأمم المتحدة. وطبقاً للتقييم الأخير، والذي قادته الحكومات، اتفقت الغالبية الساحقة من الدول على أنه كان ناجحاً. وفي حين يحيط وفدها علماً بتقييمات أخرى، مثل التقييمات التي أجرتها المجموعة العالمية المعنية بالهجرة، واللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالبرامج، وبينما لا يعترض على إجراء مناقشات أخرى بشأن الترابط، والشراكات، والتنسيق، إلا أن وفدها يعتقد أنه يجب أن يركز الحوار على قضايا موضوعية حرجة، وليس على قضايا الولايات المؤسسية. وأعربت عن أملها في أن تعترف الدول الأعضاء بحاجة المنظمة الدولية للهجرة بأن يكون لها مكان رئيسي في هذه المناقشة، بوصفها المنظمة الدولية الوحيدة ذات الولاية الحصرية عن الهجرة العالمية.

٦٤ - **السيدة الحديد** (الأردن): قالت إنه ينبغي أن تكون العولمة أكثر شمولاً عن طريق المزج بعناية بين قوى السوق، وتدخلات السياسة، والدعم الدولي الملائم للظروف المحلية. وأضافت أن التعقيد المتزايد للعالم وترابطه يتطلبان مزيداً من الاتساق الوطني والإقليمي والدولي في مجال السياسات. ومع أن الهجرة لم تحتل مكاناً بارزاً في الهيكل الأصلي للأهداف الإنمائية للألفية، إلا أنه قد تم التصدي لها في مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة المعقود في ريو دى جانيرو في الفترة من ٢٠ إلى ٢٢ حزيران/يونيه ٢٠١٢. وعلى ضوء الديناميات السكانية المتغيرة، أصبح من المهم بشكل متزايد إدماج الهجرة في سياسات التنمية، والتوصل إلى فهم مشترك للروابط بين المجالين. وقالت إن وفدها يتطلع إلى معالجة هذه القضية في الحوار الرفيع المستوى.

٦٥ - **السيد مولوج** (نيجيريا): قال إنه ينبغي للمجتمع الدولي تجديد التزامه بالإعلان المتعلق بإقامة نظام اقتصادي دولي جديد، والذي تضمَّنه قرار الجمعية العامة ٣٢٠١ (دإ - ٦)، مع توجيه اهتمام خاص إلى تحسين فرص الوصول إلى الأسواق، وتثبيت أسعار السلع الأساسية، والنظام النقدي الدولي، وإيجاد تمثيل أقوى للبلدان النامية في مؤسسات الحوكمة العالمية. وأضاف أن نقل التكنولوجيا إلى البلدان النامية يعد أحد المكونات الهامة للعولمة، وينبغي أن يتم بشروط مواتية وفقاً لأحكام خطة جوهانسبرغ للتنفيذ.

٦٦ - وقال إن الأمم المتحدة تحتل موقعاً فريداً لمساعدة البلدان النامية على تحقيق إمكانية نموها عن طريق العولمة، وينبغي أن تواصل تشجيع الترابط، والتنسيق، وتنفيذ الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية.

٦٧ - ويرحب وفده بالاهتمام المتزايد بالهجرة فيما بين بلدان الجنوب، ويأمل في أن يتناول المنتدى العالمي القادم المعني بالهجرة والتنمية بعض التحديات المتعلقة بتوثيق المهاجرين من الجنوب، وتعزيز وحماية حقوق المهاجرين فيما بين بلدان الجنوب. وأضاف أن تدفقات الهجرة على نيجيريا زادت بسبب التصحر، والجفاف، وتدهور الأراضي في منطقة الساحل، مع ما ترتب على ذلك من تداعيات سلبية بالنسبة للاستقرار الاقتصادي لبلده. ولتغيير مسار هذا الاتجاه، يجب على المجتمع الدولي أن يلتزم بالتنفيذ الشامل للوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة الواردة في مرفق قرار الجمعية العامة ٢٨٨/٦٦. وأضاف أن نيجيريا ترحب بعقد اجتماع رفيع المستوى عن الحالة في الساحل على هامش الدورة السابعة والستين للجمعية العامة؛ ووضع

استراتيجية متكاملة إقليمياً للأمم المتحدة من أجل منطقة الساحل؛ وتعيين مبعوث خاص للأمين العام معني بمنطقة الساحل.

٦٨ - وقال إن نيجيريا، بوصفها أحد بلدان المنشأ والعبور والمقصد، تواجه تحديات خطيرة متعلقة بالأمن. وقد حررت الحكومة النشاط المصرفي لتسهيل تلقي التحويلات المالية. وتُعرض حالياً على البرلمان سياسة وطنية خاصة بالهجرة. ومن المقرر توزيع وثيقة تحتوي على معلومات للمهاجرين على جميع مكاتب الجوازات النيجيرية في البعثات الدبلوماسية والقنصلية في جميع أنحاء البلد. وقد أنشأت وكالة لمكافحة الاتجار بالبشر، ويجري اتخاذ إجراءات لتجريم تهريب المهاجرين عن طريق البر والجو والبحر. وقد وقّعت نيجيريا اتفاقات مع بلدان في الشمال بغية ضمان احترام الحقوق الأساسية للمهاجرين النيجيريين، وعدم تجريم الهجرة غير القانونية، وحماية وإعادة الممتلكات التي اكتسبها المهاجرون بصورة قانونية.

٦٩ - **السيد علي باي** (جمهورية إيران الإسلامية): قال إنه على الرغم من أن العولمة يمكن أن تكون قوة هائلة لدفع التنمية، إلا أن النمو الناتج كان بطيئاً وغير متوازن، كما أن الأزمات المتعددة والمتداخلة التي سببتها سياسات العالم الصناعي تهدد الآن بزيادة توسيع الفجوة. فيجب تحويل العولمة إلى قوة إيجابية تكون في خدمة بلدان العالم النامي. وينبغي بذل مزيد من الجهود لصياغة استراتيجية عالمية لتعميم البعد الإنمائي في العمليات العالمية والمؤسسات المتعددة الأطراف. ويتعين أن تكون النظم التجارية والنقدية والمالية الدولية متسقة، وشاملة، ومفتوحة، ومتكافئة، وغير قسرية، وقائمة على قواعد، ويمكن التنبؤ بها، وغير تمييزية. وينبغي للأمم المتحدة أن تظل المنتدى الرئيسي لمناقشة هذه التحديات. وينبغي تعزيز دورها في التعاون الدولي لأغراض التنمية، فضلاً عن قدرتها على تنفيذ البرامج الاجتماعية والاقتصادية.

٧٠ - وأضاف أنه ينبغي للمجتمع الدولي تشجيع الحوار المتعدد الثقافات لمقاومة التجانس الثقافي وهيمنة ثقافة معينة. وينبغي أن يستند النظام الاقتصادي الدولي الجديد إلى الإنصاف، والسيادة، والترابط، والمصلحة المشتركة، والتعاون، والتضامن فيما بين جميع الدول.

٧١ - **السيد دانابالا** (سري لانكا): قال إن سري لانكا تعد من بلدان المنشأ والمقصد بالنسبة للمهاجرين. وتعد أعداد اللاجئين ضئيلة نسبياً، ولكنها آخذة في التزايد نظراً لارتفاع نوعية الحياة ومنح تأشيرات إقامة للمستثمرين والأشخاص ذوي المهارات الخاصة. وقد غادر هذا البلد أعداد كبيرة كلاجئين في الثمانينات من القرن الماضي، وخاصة إلى البلدان الغربية؛ وقد توقفت في عام ٢٠٠٩ الحرب ضد الإرهاب التي شجعت على هذه المغادرة.

٧٢ - ويمثل المهاجرون لأسباب اقتصادية نحو ٢٣ في المائة من مجموع قوة العمل، ويساهمون بدرجة كبيرة في الاقتصاد. وقد سجل مكتب التوظيف الأجنبي السريلانكي جميع السريلانكيين الذين يهاجرون للعمل في الخارج. وقد تم إيفاد مسؤولين اجتماعيين في بعثات لبلدان الشرق الأوسط لمساعدة العمال المهاجرين، والاتصال بالسلطات الوطنية.

٧٣ - ولتخفيف التأثير الاجتماعي على أسر العمال المهاجرين، أدخلت الحكومة نظاماً للمنح الدراسية من أجل تشجيع الأطفال على مواصلة تعليمهم، وكذلك برامج للتوظيف الذاتي، ومراكز للمشورة في المدارس، ومراكز للرعاية، ودوراً للأطفال.

٧٤ - وتعمل سري لانكا بصورة وثيقة مع المنظمة الدولية للهجرة، والتي ساعدتها على إنشاء مركز وطني لإحصاءات الهجرة بتمويل إضافي من الاتحاد الأوروبي وحكومة أستراليا.

وقد نشطت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في سري لانكا منذ الثمانينات من القرن الماضي، وعملت على حماية ومساعدة اللاجئين من الخارج والعائدين السريلانكيين.

٧٥ - **السيد دي ألبا** (المكسيك): قال إنه ينبغي بذل الجهود لتعزيز الإطار المؤسسي الذي يتناول العلاقة بين الهجرة والتنمية بينما يحمي حقوق الإنسان للمهاجرين. ولهذا فإن الأمر الذي يدعو للقلق أنه لم يصدّق على الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم سوى ٤٦ دولة، ولا يوجد لدى الأمم المتحدة حتى الآن منتدى تتناول فيه هذا الموضوع بصورة شاملة. وتعد معالجة هذه القضايا من الأمور الملحة بالنسبة للجنتين الثانية والثالثة. وستكون الدورة الحالية حاسمة بغية وضع جدول أعمال خاص بالهجرة للحوار الرفيع المستوى. وعند تقييم التقدم المحرز، فإن وضع نهج شامل سيتطلب مشاركة المجتمع المدني، الذي فعل الكثير للمساعدة في تعزيز حقوق العمال المهاجرين.

٧٦ - **السيدة سيلومبو** (ملاوي): قالت إن بلدها استفاد من مزايا العولمة، ولكنه يعاني الآن من الآثار الثانوية للكساد في البلدان المتقدمة. فارتفاع الأسعار جعل من الصعب على حكومتها توفير الأسمدة أو استيراد الطاقة. وتحتاج سياسات ملاوي الاقتصادية إلى تعديل مستمر، وقد تأثرت قدرتها على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

٧٧ - وأضافت أن تحقيق الأهداف الإنمائية يتوقف على وجود عالم معولم مستقر، وهذا بدوره سيتطلب إصلاح المؤسسات الحاسمة. ويجب على الأمم المتحدة مواصلة تعزيز الإصلاح المؤسسي والتعاون، وضمان الإدماج الكامل للبلدان النامية، وخاصة في النظام التجاري الدولي، لتمكين البلدان الأفريقية من المنافسة على قدم المساواة.

٧٨ - **السيدة شن ينغ زو** (الصين): قالت إنه ينبغي للحوار الرفيع المستوى أن يجري حواراً متعمقاً عن العلاقة بين الهجرة والتنمية، وضمان الحقوق والمصالح المشروعة للمهاجرين، وتمكينهم من القيام بدور إيجابي في التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

٧٩ - وأضافت أنه يلزم أولاً تقييم تأثير الهجرة على التنمية بصورة موضوعية. ففي الفترة الأخيرة، تجاوزت الهجرة من الجنوب إلى الشمال الهجرة فيما بين بلدان الجنوب، وقد ساعد نمو تدفقات التحويلات المالية الذي نتج عن ذلك على زيادة دخول أسر المهاجرين، كما زاد من احتياطيات النقد الأجنبي وقدرات الاستثمار في بلدان المنشأ. وتشجع الصين مجموعة البلدان الثمانية لتنفيذ الالتزام الذي أعلن في مؤتمر قمة لاكويلا المعقود في تموز/يوليه ٢٠٠٩ لتخفيض متوسط التكلفة العالمية للتحويلات المالية من ١٠ إلى ٥ في المائة خلال خمس سنوات. غير أنه في الوقت نفسه، لا يمكن أن تكون التحويلات المالية بديلاً للمساعدة الإنمائية الرسمية.

٨٠ - ويجب ثانياً حماية الحقوق والحريات الأساسية للمهاجرين. فقد عوض المهاجرون نقص العمالة في بلدان المقصد، وساهموا في ثرائها وتنميتها. وينبغي للدول الاعتراف بهذه المساهمة عن طريق تهيئة بيئة مفتوحة وشاملة، وتحسين صورة المهاجرين، وتسهيل إدماجهم الاجتماعي. وينبغي أن تكافح التمييز العنصري وتحمي الجماعات الأكثر تعرضاً، وخاصة المرأة. ثالثاً، ينبغي تعزيز التعاون الدولي. وتتحمل الدول المسؤولية المشتركة عن تشجيع الهجرة المأمونة والقانونية، مع التصدي لأسباب الفقر، والبطالة، والنزاع المسلح، والتدهور البيئي. وينبغي للبلدان المتقدمة مواصلة تقديم الأموال والتكنولوجيا لمساعدة البلدان النامية على بناء قدرتها. وتدعم الصين آليات من قبيل المجموعة العالمية المعنية بالهجرة، والمنتدى العالمي المعني بالهجرة والتنمية، والتي تشجع على تحسين تنسيق السياسات البراغماتية.

٨١ - **الأسقف تشوليكات** (المراقب عن الكرسي الرسولي): قال إن الأزمة الاقتصادية العالمية أثرت على أفقر السكان في البلدان النامية، كما كشفت الهشاشة النظامية في بلدان العالم المتقدم. وقد أخفق المجتمع الدولي في رصد وتنظيم المعاملات عبر الحدود، كما يفتقر إلى منتدى يمكن أن تسمع فيه أصوات أولئك الأكثر تضرراً. وقد طالب مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة بإقامة تحالف عريض للشعوب والحكومات والمجتمع المدني والقطاع الخاص. وهذا سيتطلب اعترافاً بالقيم والمبادئ الأساسية لضمان أن يسترشد السعي نحو التنمية والترابط باحترام الأولوية الأساسية وكرامة الإنسان.

٨٢ - وأضاف أن الاستثمار له دائماً مغزى أخلاقي واقتصادي. فالسوق تنظم التعاملات التجارية، ولكنها لا تستطيع أن تعمل بمفردها وفقاً لمبدأ التكافؤ في القيمة. فينبغي إقامة اقتصاد سوق نموذجي يشارك فيه الجميع ويستفيد منه دون أن يكون ذلك على حساب الآخرين. وقد تعرضت هذه الرؤية للخطر بسبب عدم التكافؤ المتزايد بين الدول وفيما بينها. فقد انتشرت الأعمال التجارية بصورة متزايدة عبر عدة أقاليم، مع تناوب أسرع للموظفين، وتركيز أكبر على الاستثمارات القصيرة الأجل. وقد أضعفت هذه التطورات شعور الشركات بالمسؤولية تجاه جهاتها المعنية التقليدية، بمن فيهم العمال، وموردو المستلزمات، والمستهلكون، والبيئة الطبيعية. ولا يمكن تحقيق الهدف النبيل الخاص بإقامة نظام اقتصادي دولي جديد إلا إذا اعترف كل فرد بمسؤوليته عن تعزيز الصالح المشترك.

٨٣ - **السيد باكا زولاي** (جمهورية الكونغو الديمقراطية): قال إن المجتمع الدولي قد بذل جهداً دؤوبا طوال العقدين الماضيين للتصدي للنطاق المتزايد للهجرة الدولية وتعقدها وتأثيرها. ففي الفترة الأخيرة فقط، عقد رئيس الجمعية العامة نقاشاً مواضيعياً غير رسمي عن الهجرة الدولية والتنمية في ١٩ أيار/مايو سلط الضوء على أنه لا يمكن أن تسهم الهجرة الدولية في تخفيض الفقر إلا إذا تم تعزيز الشراكات الإنمائية لحماية حقوق المهاجرين.

٨٤ - وأضاف أن حكومته أنشأت وكالة للهجرة ضمن وزارة الشؤون الخارجية بغية المساعدة في تحديث البلد وإعادة بنائه. ويمكن للمهاجرين من جمهورية الكونغو الديمقراطية المساهمة في إحراز تقدم في عدد من المجالات، من بينها الإدارة الرشيدة والديمقراطية؛ وتحويل الأموال لتنمية الأعمال التجارية المحلية؛ والتبادل الثقافي والشخصي؛ واقتناء التكنولوجيات الجديدة ونقلها؛ وتحسين الظروف في المدن والقرى والمدارس؛ وتحقيق النجاح في الألعاب الرياضية التنافسية. غير أن بلده يدين المهاجرين غير القانونيين الذين يتعرضون بشكل خاص للتمييز والاعتداء.

٨٥ - وقال إن وفده يتطلع إلى الحوار الرفيع المستوى، ويحث المشاركين على أن يضعوا في اعتبارهم تقرير الأمين العام عن الاتجار بالنساء والفتيات (A/67/170).

٨٦ - **السيدة كلاين سولومون** (المنظمة الدولية للهجرة): قالت إن معظم الحكومات بدأت تدرك أن الهجرة المأمونة، والقانونية، والطوعية، والمدارة بطريقة إنسانية تسهم بصورة إيجابية في التنمية، بما في ذلك تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. غير أن معظم الأطر الإنمائية الاستراتيجية لم تستوعب بعد هذه القضية بصورة منهجية. ولهذا فإنه من المهم مساعدة الحكومات على وضع سياسات شاملة ومترابطة، وإيجاد هياكل قانونية وإدارية منصفة وعملية، وموظفين مدربين تدريباً جيداً.

٨٧ - وأضافت أن المنظمة الدولية للهجرة، بوصفها المنظمة الحكومية الدولية الرائدة والمكرسة خصيصاً للهجرة، تدعم الدول الأعضاء والمجتمع الدولي لتشجيع الهجرة الإنسانية والمنظمة. وفي عام ٢٠١١، كرست المنظمة أكثر

من ١,٣ بليون دولار لمبادرات تهدف إلى تعزيز قدرات المهاجرين، والحكومات، والمجتمع الدولي لمواجهة التحديات والاستجابة للفرص، خاصة عن طريق تسهيل التعاون الدولي، والحوار، والشراكة. وأضافت أن المنظمة الدولية للهجرة التي تضم أكثر من ٤٥٠ مكتباً ميدانياً و ٣٠٠ ٨ موظف على نطاق العالم، تقدم التوجيه في مجال السياسات، والدعم التقني والتشغيلي في طائفة من المجالات المتنوعة بشكل متزايد. وفي عام ٢٠١١، ساعدت المنظمة أكثر من ٠٠٠ ١٢ عامل من العمال المهاجرين، و ٠٠٠ ٥ ضحية من ضحايا الاتجار بالبشر، و ٠٠٠ ٥٥ عائد من العائدين المعرّضين. واستجابة للأزمة في إقليم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، قامت المنظمة بنقل مئات الألوف من المهاجرين الذين تقطعت بهم السبل إلى بر الأمان.

٨٨ - وانطلاقاً من تجربة هذه المنظمة، فإنها تعتقد أن هناك حاجة إلى تحسين التوعية بالصكوك القانونية ذات الصلة، وفهمها، وتصديقها، وتنفيذها؛ وتشجيع استيعاب المهاجرين للإطار الإنمائي؛ ومساندة الهجرة الأكثر فاعلية للعمال، والتعيين الأكثر أمناً للعمال الأجانب؛ واعتماد نهج شامل تجاه النتائج الصحية للمهاجرين والمجتمعات المضيفة. وتتطلع المنظمة الدولية للهجرة إلى الحوار الرفيع المستوى باعتباره فرصة لاستيعاب المهاجرين في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

٨٩ - **السيدة فيالي** (منظمة العمل الدولية): قالت إن منظمة العمل الدولية تشجع نهجاً قائماً على حقوق الإنسان تجاه الهجرة وفقاً لولايتها الدستورية. وأضافت أن سياسات الهجرة كثيراً ما تسيطر عليها شواغل داخلية أو شواغل السياسات الأمنية. وتعمل المنظمة من أجل تعزيز قدرة وزارات العمل ومنظمات أصحاب العمل والعمال لكي تتصدى بشكل أفضل للعلاقات بين الهجرة، والعمالة، وأسواق العمل، وصياغة سياسات ملائمة.

٩٠ - وقالت إن الحوار الرفيع المستوى سيتيح فرصة للتأكيد على الروابط بين العمالة، وحماية العمال، والسياسات الإنمائية، والاعتراف بالدور المحوري للمنظمة في حوكمة الهجرة الدولية للعمال. وأضافت أن لدى منظمة العمل الدولية مساهمات جوهرية يمكن أن تقدمها للمواضيع الأربعة المقترحة في تقرير الأمين العام. وعلى وجه الخصوص، فإن الاتفاقية رقم ١٨٩ لمنظمة العمل الدولية بشأن العمل اللائق لعمال المنازل، وكذلك التوصيات المكملة لها، ينبغي أن تكون موضع اهتمام بغية الاستفادة من مساهمات الشتات في التنمية، وهناك اتفاقيات وأدوات أخرى للمنظمة، من بينها إطار العمل المتعدد الأطراف لهجرة اليد العاملة، يمكن أن تكون محورية في النقاش بشأن تشجيع الهجرة القانونية والمنظمة.

رُفعت الجلسة الساعة ١٣/٣٠.